

## الفصل الثامن

# مسار العدالة الانتقالية في سوريا



بعد ما ارتكب من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في يوغسلافيا سابقاً؛ تطور النظام الدولي باتجاه ما يعرف بمبدأ حماية المدنيين ومنع وقوع جرائم الإبادة قبل معالجة آثارها ونتائجها بعد وقوعها، فتأسست محكمة الجنايات الدولية في عام ٢٠٠٢، وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبدأً بات يعرف بمبدأ حماية المدنيين (Responsibility to Protect) في عام ٢٠٠٥، متجاوزةً المبدأ التقليدي في حماية سيادة الدول وإدراك أنه عندما ترتكب الأنظمة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية فإنها تفقد سيادتها ويصبح لزاماً على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في اتخاذ كل التدابير الضرورية من أجل حماية المدنيين ومنع وقوع الجرائم بحقهم.

الأجهزة الأمنية الحكومية التي قررت القضاء على الإرهاب بما أسمته إرهاب البيئة الحاضنة لمدة عشرين عاماً (من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٠) وبلغ عدد القتلى أكثر من ٧٠ ألفاً وفقاً لتقرير لجنة الحقيقة والمصالحة النهائي ٢٠٢٣، في المقابل وفي عامين فقط بلغ عدد القتلى أكثر من ١٠٠ ألف، أكثر من ٩٠ بالمائة منهم من المدنيين، وكانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ذكرت في إيجازها في مجلس الأمن أن عدد القتلى ارتفع من ألف قتيل شهرياً مع بداية الثورة بسبب استخدام الأجهزة الأمنية المكثف لإطلاق النار على المتظاهرين السلميين، إلى خمسة آلاف قتيل شهرياً بسبب استخدام النظام السوري المكثف لسلاح الطيران والأسلحة الثقيلة كراجمات الصواريخ والقنابل الفراغية والعنقودية؛.

كل ذلك يعني أنه إذا ما سمح للأسد بالاستمرار في حربه ضد الشعب السوري فإن عدد الضحايا والقتلى سيكون مرشحاً إلى أن يبلغ أكثر من ربع مليون قتيل بسبب التزايد الملحوظ للعنف والارتفاع الكبير في عدد المختفين قسرياً والمعتقلين الذين هم عرضة للوفاة تحت التعذيب الشديد كما تشهد حالات مماثلة يومياً ومنذ بداية الثورة، إذ لم تكف آلة التعذيب عن حصد ضحاياها بشكل يومي في مؤشر على مدى وحشية الأجهزة الأمنية السورية واستخفافها الكامل بالأرواح

ترك المجتمع الدولي السوريين كي يعيشوا الألم وحدهم، يقتلون يومياً بأنواع مختلفة من الأسلحة لا قبل لهم بها، فالقصف الجوي بالطائرات الحربية المقاتلة حصدت أرواح أكثر من ٢٠ ألف مدني إلى الآن، كما كثف الأسد استخدامه للصواريخ الباليستية بعيدة المدى والتي تصنف ضمن أسلحة الدمار الشامل ضد المناطق التي خرجت عن سيطرته غير عابئ بعدد الأرواح التي يمكن أن تحصدتها هذه الصواريخ وغير مكترث لحجم الدمار الذي يمكن أن تخلفه في المناطق السكنية والبنى التحتية، هذا فضلاً عن ترسانة كاملة من الأسلحة المحرمة دولياً والتي استخدمت وتستخدم يومياً بحق الشعب السوري من القنابل العنقودية والفراغية إلى الألغام الفردية والبحرية وغيرها.

وحتى إذا ما قورن ما يجري في سوريا - على اعتبار أنه حرب أهلية - بعدد من الدول التي شهدت حروباً أهلية، (رغم القناعة التامة لدى كثير من السوريين ببعدها هذا المصطلح تماماً عما يجري داخل الأراضي السورية إذ يعتبرونها ثورة شعبية ضد نظام استبدادي قطعاً)، سيلاحظ بمقارنة بسيطة لعدد الضحايا في سوريا مع عددها في بلدان أخرى عاشت ظروف حرب أهلية حقيقية كالبيرو على سبيل المثال التي امتد فيها الصراع المسلح بين الدرب المضيء المدعومة من الأرياف وبين

كثف الأسد استخدامه للصواريخ الباليستية بعيدة المدى والتي تصنف ضمن أسلحة الدمار الشامل ضد المناطق التي خرجت عن سيطرته غير عابئ بعدد الأرواح التي يمكن أن تحصدتها

البشرية للسوريين.

ما يسمى العدالة الدولية فجرائم نظام الأسد في الحرب وجرائمه ضد الإنسانية تدخل بكل تأكيد في اختصاص محكمة الجنايات الدولية، ولكن وبسبب الموقف الروسي في مجلس الأمن الذي يمنع إحالة الجرائم المرتكبة في سوريا إلى محكمة الجنايات الدولية فإن أية حكومة مستقبلية تشكلها المعارضة أو تتشكل بعد سقوط نظام الأسد يمكن لها أن تصادق على اتفاق روما الأساسي المنشأ لمحكمة الجنايات الدولية، وعندها يمكن للمدعي العام أن يفتح تحقيقاً في تلك الجرائم.

لكن مسار العدالة الدولية ليس بالتأكيد خياراً مثالياً؛ إذ يتصف بالبطء الشديد في وقت يحتاج الضحايا فيه إليضمان أن حقوقهم لن تضيع ولن يتم تجاهلها في أية تسويات سياسية، ولذلك يبدو خيار ما يسمى بالمحاكم المختلطة الخيار الأفضل بالنسبة لسوريا والسوريين، إذ تتشكل محاكم على الأراضي السورية متخصصة في محاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق الشعب السوري خلال فترة الثورة السورية مدعومة بخبرات دولية ربما تكون بإشراف الأمم المتحدة. إن الحاجة إلى الخبرات الدولية في المحاكم الوطنية (المحاكم المختلطة) في مجتمعات منقسمة يبقى الخيار الأفضل إذ سيرسل الرسالة إلى كل السوريين أن الانتقام ليس هو الهدف كما أنه يطمئنهم أن أشد معايير العدالة والشفافية الدولية سيجري ضمانها، ولن يكون الهدف استهداف طائفة بعينها أو محاسبتها وإنما تأسيس مسار للعدالة يضمن تأسيس سوريا المستقبل على أسس صحيحة. وبذات الوقت فإن ذلك يعطي ثقة أكبر من المجتمع الدولي بالنظام الجديد والتزامه بالعدالة والمصالحة، ويثبت أنه لا مكان لسياسات الثأر أو الانتقام ضمن برنامجه، في وقت سيحتاج فيه السوريون دعم المجتمع الدولي -الذي خذلهم بشكل كبير- لإعمار بلدهم وبناء مؤسساتهم المستقبلية بكل الأحوال، وبالتالي فإن بناء الثقة فيه مسألة بغاية الأهمية، لكن على السوريين أن يدركوا أيضاً أن هناك حدوداً للمساعدة يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي، وأن عليهم في النهاية الاعتماد على أنفسهم في بناء ديمقراطيتهم في المستقبل.

وبهدف إطلاق مسار العدالة الانتقالية في سوريا استضاف المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية مؤتمراً عاماً شارك فيه عدد كبير من ممثلي القوى السياسية وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والقضاة والمحامين وعدد كبير من

هذا يعني أنه لا إمكانية لبدء عملية حقيقية من العدالة الانتقالية في سوريا إذا لم تترافق مع انتهاء كامل للعنف ولآلة الدمار اليومية وبدء نوع من الاستقرار السياسي يتيح بدء عملية الانتقال السياسي نحو التعددية والديمقراطية والمصالحة بين السوريين ونهاية النظام الدكتاتوري القائم، فقد أثبتت كل تجارب العدالة الانتقالية عبر العالم بأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسار الانتقال السياسي، كما أنها تعتمد بشكل رئيسي على توفر الإرادة السياسية والرؤية لدى كل اللاعبين والقوى السياسية على الأرض، وشعورها أولاً بأن الاستقرار الأمني والسياسي يتطلب إطلاق عملية العدالة الانتقالية التي تشعر الضحايا أن المسؤولين عن ارتكاب الجرائم بحق أبنائهم وبناتهم سيمثلون أمام العدالة وأن زمن الإفلات من العقاب والمحاسبة قد انتهى، ويشعر السوريون كلهم بدون استثناء أن هناك مساراً للمصالحة الوطنية يشترك به كل ممثليهم وقواهم بهدف ضمان التعددية الكافية والمصادقية الضرورية.

إن إطلاق عملية العدالة الانتقالية في سوريا من أصعب وأعقد الأمور التي ستواجه المجتمع السوري بعد سقوط النظام، إذ لا يمكن لأحد أن يتحدث باسم الضحايا أو ينطق باسمهم، وقضية تحقيق العدالة بالنسبة للكثير من أسر الضحايا لإتسامح معها ولا التفاف أو تهاون فيها، وإذا أخذ بعين الاعتبار الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة السورية كمؤسسات ذات مصداقية لدى العديد من المواطنين السوريين يتضح حجم الأذى الفادح الذي لحق على سبيل المثال بجهاز كالحجاز القضائي وبدوره في الحياة العامة في سوريا، وعليه فلن يكون النظام القضائي معداً أو مهياً أو حتى قادراً على إطلاق عملية المحاسبة الضرورية التي ينشدها أهالي الضحايا. كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الانقسام المجتمعي الحاصل في سوريا اليوم بسبب الموقف من النظام ومليشياته وتصعيد الأخير عبر التخويف أو تحريض المكونات المجتمعية السورية ضد بعضها البعض، وآخرها تأسيس ما أطلق عليه جيش الدفاع الوطني الذي هو عملياً مؤسسة حكومية للمليشيات «الشبيحة»

شبه النظامية التي تدخل في إطار ما يمكن تسميته بالمرتزقة، إذ أن تشكيلاتها ليست سوريا خالصة كما تؤكد شهادات العيان والتقارير الصحفية المتزايدة، وهي ستمثل تهديداً متزايداً للاستقرار ولبدء أية عملية للمحاسبة والعدالة، وهنا يأتي خيار اللجوء إلى

يبدو خيار ما يسمى بالمحاكم المختلطة الخيار الأفضل بالنسبة لسوريا والسوريين، إذ تتشكل محاكم على الأراضي السورية متخصصة في محاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق الشعب السوري خلال فترة الثورة السورية مدعومة بخبرات دولية ربما تكون بإشراف الأمم المتحدة

إذا ما سمح للأسد بالاستمرار في حربه ضد الشعب السوري فإن عدد الضحايا و القتلى سيكون مرشحاً إلى أن يبلغ أكثر من ربع مليون قتيل بسبب التزايد الملحوظ للعنف والارتفاع الكبير في عدد المختفين قسرياً والمعتقلين

هاماً في مرحلة المصالحة الوطنية، وتأسيس اللجنة الوطنية التحضيرية للعدالة الانتقالية التي وضعت على عاتقها وضع البرامج والتصورات والسياسات الضرورية الخاصة بالعدالة الانتقالية في المرحلة المستقبلية.

أهالي الضحايا، وشهد المؤتمر ولادة مبادرات على غاية كبيرة من الأهمية؛ هما تأسيس جمعية مدنية لعائلات شهداء الثورة بحضور ممثلي عائلات لأبرز شهداء الثورة السورية لتكون صوت العدالة الخاصة بالضحايا وستلعب دوراً

## معنى العدالة الانتقالية:

القضائية على مرتكبي الانتهاكات من الأفراد كما حدث في كوسوفو، أو إرساء مبادرات لتقصي الحقائق لمعالجة انتهاكات الماضي كما حصل في سيراليون، أو التمهيد لعمليات المصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها كما حدث في تيمور الشرقية<sup>9</sup>.

إن تطبيق ثقافة المساءلة مكان ثقافة الإفلات من العقاب التي سمحت بارتكاب الانتهاكات، يعطي إحساساً بالأمان للضحايا ويوجه تحذيراً لمن يفكرون في ارتكاب انتهاكات في المستقبل. كما أنه يعطي قدراً من الإنصاف لمعاناة الضحايا، ويساعد على كبح الميل إلى ممارسة العدالة الأهلية أو القصاص (أي أن يقتص الناس لأنفسهم بأنفسهم)، كما أنه يتيح فرصة هامة لتوطيد مصداقية النظام القضائي الذي أصابه الفساد والدمار، أو الذي لم يكن يعمل على نحو سليم فيما مضى.

تقوم اللجنة الوطنية التحضيرية للعدالة الانتقالية بمجهود كبيرة مع المعارضة السياسية ومع المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في التعريف بأهمية العدالة الانتقالية في سوريا وفتح حوار مع الممثلين بهدف إشراكهم في برامج اللجنة وجهودها في وضع العدالة الانتقالية كأولوية بعد سقوط نظام الأسد، وهي تتألف اللجنة من أهم نشطاء حقوق الإنسان والقضاة والمحامين والمعتقلين السياسيين السابقين والشخصيات العامة، الذين كان لهم دور تاريخي كبير في سوريا في النضال من أجل العدالة وحقوق الإنسان. ولذلك يوصي بيت الخبرة السوري بأن تقوم الحكومة الانتقالية بدعم هذه اللجنة المؤقتة عبر تحويلها بقانون إلى مفوضية رسمية تحت اسم «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة» ودعم قدراتها وتسهيل عملها بكل الأشكال الممكنة.

سوف تتركز أهداف الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة في عدد من البرامج الرئيسية:

مرت الكثير من المجتمعات بما مرت به سوريا من قبل في فترة الثمانينات وما تمر به اليوم، سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، لكنها استطاعت فيما بعد أن تخرج من تلك الفترة السوداء في تاريخها عبر فتح صفحة جديدة قائمة على الحقيقة والمحاسبة والعدالة ومن ثم المصالحة، وهو ما يطلق عليه «العدالة الانتقالية». وتشير العدالة الانتقالية إلى حقل من النشاط أو التحقيق يركز على المجتمعات التي تمتلك إرثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية أو أشكال أخرى من الانتهاكات تشمل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الحرب الأهلية، وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل آمن. يمكن إدراك المفهوم من خلال عدد من المصطلحات التي تدخل ضمنه مثل إعادة البناء الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، وتأسيس لجان الحقيقة، والتعويض للضحايا، وإصلاح مؤسسات الدولة العامة التي غالباً ما ترتبطها الشبهات أثناء النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة مثل الشرطة وقوى الأمن والجيش<sup>5</sup>.

يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين هما العدالة والانتقال، ولكن المعنى الدلالي الأدق للمفهوم يعني تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول<sup>6</sup>؛ كما حصل في تشيلي (١٩٩٠) وغواتيمالا (١٩٩٤) وجنوب أفريقيا (١٩٩٤) وبولندا (١٩٩٧) وسيراليون (١٩٩٩) وتيمور الشرقية (٢٠٠١) والمغرب (٢٠٠٤). فمع حدوث التحول السياسي بعد فترة من العنف أو القمع في مجتمع من المجتمعات؛ يجد المجتمع نفسه في كثير من الأحيان أمام تركة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان، ولذلك تسعى الدولة إلى التعامل مع جرائم الماضي رغبة منها في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة<sup>٧</sup>، ولذلك يفكر المسؤولون الحكوميون ونشطاء المنظمات غير الحكومية في انتهاج مختلف السبل القضائية وغير القضائية للتصدي لجرائم حقوق الإنسان، وتستخدم في ذلك عدة مناهج من أجل تحقيق إحساس بالعدالة أكثر شمولاً وأبعد أثراً، مثل إقامة الدعاوى

تشير العدالة الانتقالية إلى حقل من النشاط أو التحقيق يركز على المجتمعات التي تمتلك إرثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية

تقوم اللجنة الوطنية التحضيرية للعدالة الانتقالية بمجهود كبيرة مع المعارضة السياسية ومع المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في التعريف بأهمية العدالة الانتقالية في سوريا وفتح حوار مع الممثلين بهدف إشراكهم في برامج اللجنة وجهودها في وضع العدالة الانتقالية كأولوية بعد سقوط نظام الأسد

ستقوم الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة بجمع كل البيانات والمعلومات الخاصة بالضحايا وتشكيل لجان خاصة بالتحقيق

ولجان التنسيق المحلية ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان والمرصد السوري لحقوق الإنسان وغيرها ١١، وقد خرجت هذه المنظمات بنتائج مبهرة عبر التوثيق الدقيق للكثير من الانتهاكات، كما يمكن للهيئة الاعتماد على تقارير اللجنة الدولية المستقلة التي شكلها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأصدرت عدة تقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في سوريا.

لا بد من تحديد صلاحيات لجان التحقيق التي ستشكلها الهيئة كالتالي:

- تعريفها بوصفها هيئات مؤقتة، غالباً ما تعمل لمدة عام أو عامين.
- يتم الاعتراف بهذه اللجان رسمياً بوصفها مفوضة من قبل الحكومة الانتقالية وتستمد صلاحياتها منها.
- هي لجان غير قضائية تتمتع بقدر من الاستقلال القانوني.
- تكمل هذه اللجان عملها بتقديم تقرير نهائي يضم استنتاجاتها وتوصياتها.
- تركز على انتهاكات حقوق الإنسان وفي بعض الأحيان على المعايير الإنسانية كذلك ١٢.
- ومن الضروري للهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى في العدالة الانتقالية ولجان الحقيقة، فقد تأسس منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن ما يزيد على ٢٦ لجنة حقيقة رسمية في العالم برغم ما أطلق عليها من مسميات مختلفة. ففي الأرجنتين وأوغندا وسيريلانكا أنشئت «لجان خاصة بالمتخفين»، وفي هايتي والإكوادور أنشئت «لجان الحقيقة والعدالة»، وفي تشيلي وجنوب أفريقيا وسيراليون وجمهورية يوغسلافيا السابقة شكّلت «لجان الحقيقة والمصالحة» وفي تيمور الشرقية أنشئت «لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة»، وأحدثها في المغرب فقد أنشأت الحكومة المغربية «هيئة الإنصاف والمصالحة».

من المفروض لهذه اللجان المشكلة أن تعمل على تحقيق التالي:

- إثبات الحقيقة بشأن ما حدث من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان التي جرت بحق السوريين على يد نظام الأسد.
- محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عبر تقديم ملفات للمحاكم والهيئات القضائية.
- توفر اللجان منبراً عاماً للضحايا، كما تحفز على النقاش العام وتثريه حول قضايا العدالة

## ١- تقصي الحقائق ولجان التحقيق

ستقوم الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة بجمع كل البيانات والمعلومات الخاصة بالضحايا وتشكيل لجان خاصة بالتحقيق في كل من (عمليات القتل - توثيق حالات التعذيب - الاعتقال السياسي - الاختفاء القسري). وستقوم هذه اللجان بتحقيقات رسمية في أنماط الانتهاكات التي وقعت لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الأحداث.

إن إنشاء هذه اللجان المختلفة الخاصة بالانتهاكات من شأنه أن يعمل على إنشاء أجهزة تحقيق قوية لكشف كل الحقائق المتعلقة بالعنف الذي ارتكبه جهات تابعة للدولة أو جهات غير تابعة لها. والتي كثيراً ما تتعرض للإنكار أو الإخفاء.

إنشاء اللجان يجب أن لا يتم إلا بعد تشاور وطني موسع، وتحديد صلاحيات مناسبة لكل لجنة، ووجود التزام سياسي واضح يسمح بالتحقيق المستقل والفعال. كما أنه عند السعي لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، يجب بذل جهود قوية وجادة لإقامة الدعاوى القضائية - بما في ذلك تدعيم نظام القضاء والمحاكم المحلية - ويجب إيلاء نفس القدر من الاهتمام والأولوية للتدابير اللازمة لمنع الانتهاكات في المستقبل.

إن لجان التحقيق المشكّلة من قبل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية تتناول العديد من الوقائع التي يمكن لها أن تكون موضوعاً للمحاكمة، إلا أنه ينبغي أن لا نسوي بينها وبين الهيئات القضائية أو أن تعتبر بديلاً عن المحاكمات، إذ إن هذه اللجان هي هيئات غير قضائية، ولهذا فصلاحياتها بالطبع هي أقل بكثير من سلطات المحاكم، فليس لها سلطة السجن، وليس لها سلطة إنفاذ توصياتها، بل إن معظمها يفتقر حتى إلى سلطة إلزام أي شخص بالمثل أمامها ١٠.

وبنفس الوقت يجب تشجيع المجتمع المدني على القيام بالمبادرات التي تدخل في إطار العدالة الانتقالية وتساعد عمل الهيئة بشكل غير مباشر، فهناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي وثقت الانتهاكات والتعدييات التي ارتكبتها نظام الأسد، وغالباً ما جرى ذلك في ظل مخاطر حمة على الأنفس والأرواح، كالشبكة السورية لحقوق الإنسان

من الضروري للهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى في العدالة الانتقالية ولجان الحقيقة،



للجوء لمحاكم دولية أو محاكم مختلطة من أجل محاسبة هؤلاء المجرمين.

ويمكن أن تدعو الحكومة الانتقالية لإنشاء محاكم خاصة مختلطة تتكون من قضاة سوريين مع الاستعانة بقضاة دوليين بإشراف الأمم المتحدة لمحاسبة مرتكبي الجرائم في فترة الثورة، وتكون هذه المحكمة خاصة بتوقيتها وآلياتها وتقوم بتطبيق كل من القانون الدولي والوطني السوري (المحلي). ويمكن الاستعانة بقوانين ونصوص المعاهدات الدولية التي وقعت عليها سوريا من أجل تطوير الإجراءات الخاصة بالمحكمة ونظامها القضائي.

تهدف المحاكم المختلطة والمقترحة بشأن سوريا إلى تعزيز ملكية الضحايا السوريين من الأفراد لعملية الإجراءات الجنائية، وفي الوقت ذاته ضمان النزاهة الخاصة بالمحاكم الدولية.

كما يعتبر من أهم التحديات تحدي الأشخاص والجهات التي يجب محاسبتها، فمن المهم أن لا تكون المحاكمات انتقائية أو انتقامية، لكنها يجب أن تعطي السوريين أملاً بأن زمن الإفلات من العقاب انتهى وأن زمناً للعدالة والمحاسبة سيكون قادراً على بناء سوريا الجديدة.

### ٣- التعويضات

أمام الانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان التي جرت في سوريا، أصبح لزاماً على الحكومات السورية اللاحقة، ليس فقط التصدي لمرتكبي هذه التجاوزات بل ضمان حقوق الضحايا كذلك. وبوسع الحكومة السورية الانتقالية أن تهيم الظروف الملائمة لصيانة كرامة الضحايا وتحقيق العدل بواسطة التعويض عن بعضاً لحق بهم من الضرر والمعاناة. وينطوي مفهوم التعويض على عدة معانٍ من بينها التعويض المباشر (عن الضرر أو ضياع الفرص)، ورد الاعتبار (لمساندة الضحايا معنوياً وفي حياتهم اليومية) والاسترجاع (استعادة ما فقد قدر المستطاع)، ويمكن التمييز بين التعويضات بحسب النوع (مادية ومعنوية) والفئة المستهدفة (فردية / جماعية). ويمكن أن يتم التعويض المادي عن طريق منح أموال أو حوافز مادية، كما يمكن أن يشمل تقديم خدمات مجانية أو تفضيلية كالصحة والتعليم والإسكان. أما التعويض المعنوي فيكون مثلاً عبر إصدار اعتذار رسمي، أو تكريس مكان

الانتقالية والمصالحة.

- توصي بتعويضات للضحايا عبر خلق حوار مباشر معهم.
- توصي بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة.
- تعزز المصالحة الاجتماعية لأنها تعمل على مستويات مختلفة أهمها المستوى الشعبي والمحلي.
- تساعد على تعزيز التحول الديمقراطي.

ولذلك يوصي بيت الخبرة السوري بأن تقوم الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة بتنظيم عدد من جلسات «الاستماع العامة» التي يشارك فيها الضحايا بشكل رئيسي ويتحدثون عن معاناتهم، وهو ما من شأنه أن يكسر الحاجز الطائفي عندما تظهر الضحايا بوصفها تنتمي لطوائف مختلفة، مما يلعب دوراً هاماً في ما يسمى الشفاء الاجتماعي، بعد الحالة المرضية التي عاشها المجتمع السوري من استخدام العنف المكثف على مدى أكثر من سنتين.

### ٢- رفع الدعاوى القضائية والمحاسبة

تعتبر إقامة العدالة الجنائية عنصراً أساسياً من عناصر التصدي المتكامل للانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في سوريا، لذا لا بد أن ينصب رفع الدعوى على المتهمين من الأفراد، وينبغي أن تهدف برامج إقامة الدعوى أيضاً على استعادة كرامة الضحايا واسترداد ثقة الشعب السوري في سيادة القانون.

تشمل المحاكمات القيام بالتحقيقات واتخاذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي جرت في سوريا خلال فترة الثورة، ويمكن لهذه المحاكمات استهداف المرتكبين لهذه الجرائم أو التركيز على العاملين بالمستويات القيادية العليا في هيكلية نظام الأسد المسؤولين عن إصدار أوامر بتلك الانتهاكات والجرائم أو الذين لديهم صلاحيات إدارة نافذة على مرتكبي تلك الجرائم، ولا يستثنى من ذلك من ارتكب الانتهاكات ضد المدنيين من قبل المعارضة المسلحة، ويتعين إجراء هذه المحاكمات بما يتفق مع معايير المحاكمات العادلة في إجراءاتها وذلك لتجنب أي طعون في مشروعيتها.

ومن المنتظر أن تشهد فكرة المحاسبة جدلاً كبيراً بين إمكانية قدرة المحاكم الوطنية على محاسبة المجرمين، أو أن يضطر السوريون

يوصي بيت الخبرة السوري بأن تقوم الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة بتنظيم عدد من جلسات «الاستماع العامة» التي يشارك فيها الضحايا بشكل رئيسي ويتحدثون عن معاناتهم، وهو ما من شأنه أن يكسر الحاجز الطائفي

إلى أن مبدأ التعويضات أصبح إلزامياً بموجب القانون الدولي.

ولذلك ستلعب الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة دوراً رئيسياً في تحديد وتقدير حجم وشكل ونوع طريقة التعويضات المناسبة والضرورية للضحايا من كل الأطراف من خلال عدد من اللجان التي يجب أن تشكلها الهيئة لهذا الموضوع، منها لجنة التعويض وصيغ جبر الضرر المادية.

عام (مثل متحف أو حديقة أو نصب تذكاري) أو إعلان يوم وطني للذكرى.

أما الأهداف المتوخاة من تدابير التعويض (سواء كانت مادية أو معنوية) فهي عديدة ومتنوعة ومن بينها الإقرار بفضل الضحايا جماعات وأفراداً، وترسيخ ذكرى الانتهاكات في الذاكرة الجماعية، تشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا، إعطاء رد ملموس على مطالب رفع الظلم وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة، إضافة

ستلعب الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة دوراً رئيسياً في تحديد وتقدير حجم وشكل ونوع طريقة التعويضات المناسبة والضرورية للضحايا من كل الأطراف

### لجنة التعويض وصيغ جبر الضرر المادية:

الذاتية للأفراد ولا يتحلى بصيغة رد الاعتبار بشكل جلي. إضافة إلى أن جودة الخدمات تتوقف على قدرة الدولة على الاستثمار في الخدمات العامة وعلى تسييرها بشكل فعال. أما صرف التعويضات المالية فمن شأنه أن يسد الحاجيات الحقيقية للمستفيدين شريطة أن لا تقل قيمة التعويضات عن مستوى معين حتى يكون لها أثر بين على حياة الضحايا. علاوة على ذلك، إذا اعتبر هذا التعويض بمثابة وسيلة لتقييم المقابل المادي لحجم الضرر فقط، فسينظر له باستمرار على أنه غير كاف أو مناسب. كما أن منح التعويضات المادية في شكل مبالغ مالية ستجعل من الصعوبة بمكان إقناع الشعوب الفقيرة بأن الأمر ذو أهمية بالغة وأنه أولى من الاستجابة لحاجيات أخرى ذات صبغة اقتصادية واجتماعية. وبناء عليه، قد تكون الصيغة المثلى - كقاعدة عامة - هي هيكلة التعويضات في شكل مزيج من الخدمات والمبالغ المالية.

هناك تحديات كبيرة أخرى تواجه برامج التعويضات المادية ومن بينها ضرورة تحديد أنواع الأضرار الممكن التعويض عنها، سواء أكانت ذات طبيعة اقتصادية أو جسدية أو نفسية، وتحديد طبيعة وقيمة الحجج الواجب الإدلاء بها من طرف كل مستفيد محتمل، وما إذا كان التعويض يقوم على أساس الضرر أو الحاجة أو كليهما. ومن التحديات كذلك كيفية تقدير حجم الضرر (مثل تحديد مبلغ التعويض المناسب لمن فقد البصر أو تعرض للاغتصاب أو عذب نفسياً) وإيجاد الموارد لتمويل البرنامج على اعتبار أنه سيلاقى في أغلب الحالات منافسة من برامج اجتماعية أخرى خاصة في ظروف قلة الموارد، ناهيك عن كون المنح الدولية لا تعطى غالباً في غياب توفير مساهمات مالية محلية مهمة. ينبغي كذلك تحديد مبلغ التعويض ومعرفة

قد تكون الأوجه المادية لجبر الضرر هي التي تثير أكبر التحديات المعنوية والقانونية والسياسية، وبصفة خاصة البرامج الحكومية الضخمة لتعويض الضحايا. وثمة مجموعة من الاعتبارات والتحديات الرئيسية التي يجب مراعاتها أثناء تصميم هذا النوع من البرامج. فمن اللازم أولاً وضع تعريف واضح للضحية أو الفئة المستفيدة والتي تستحق الحصول على مثل هذا التعويض، فإذا كانت تلك الفئة أوسع مما يجب أصبح نصيب كل فرد من التعويض ضئيلاً، في حين إذا اقتصر التعويضات على فئة قليلة فإن ذلك قد يكون سبباً في إقصاء كثير من الضحايا ذوي الاستحقاق.

أما الاعتبار الثاني فعلى الهيئة معرفة ما إذا كان التعويض سيمنح للأفراد لقاء معاناة كل واحد منهم، أم للجماعات التي لحق بها الضرر بشكل جماعي. لا غرو أن هيكلة التعويضات في شكل منح جماعية ينطوي غالباً على مكاسب سياسية ويمكن أن يشمل عدداً أكبر من المستفيدين، إلا أن قيمتها في رد الاعتبار تكون ضئيلة في معظم الأحيان، إذ قد ينظر لهذا النوع من البرامج كجزء من مجهودات التنمية الاجتماعية المعتادة، مما قد ينادى به بعيداً عن الانتهاكات التي يرجى التعويض عنها. من شأن هذه الاعتبارات أن تجعل هذا النوع من البرامج مطية للسياسات المغرضة والتجاوزات المالية. وفي المقابل، تتميز التعويضات الممنوحة للأفراد بقدرتها الكبيرة على جبر الضرر، مع أنها أقل تأثيراً وامتداداً.

أما التحدي الثالث فيتمثل في تنظيم التعويضات المادية في شكل مجموعة متكاملة من الخدمات (كالمعونات الطبية والتعليمية والسكنية)، أو صرف مبالغ مالية أو كليهما معاً. إن اختيار صيغة الخدمات المتكاملة قد يكون أكثر كلفة مع أنه يجد من الاستقلالية

سرف التعويضات المالية فمن شأنه أن يسد الحاجيات الحقيقية للمستفيدين شريطة أن لا تقل قيمة التعويضات عن مستوى معين حتى يكون لها أثر بين على حياة الضحايا

والتضامن الاجتماعي. أما السلبات الكامنة فهي أنها لا توفر أي منافع مادية للضحايا. كما أنها في غياب إجراءات تعويضية ملموسة أخرى، قد تترك انطباعاً مؤلماً بأنها قدمت كتعويض كامل عن المعاناة التي تم التعرض لها.

#### ٤- إصلاح المؤسسات<sup>10</sup>

تحتاج سوريا الخارجة حديثاً من الديكتاتورية إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياساتها، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى، والتي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضاري و/أو ديمقراطي في المستقبل. إن الإصلاحات المؤسساتية بشكل عام يكون الهدف منها هو إزالة الشروط التي أدت إلى نشوء فترة النزاع أو القمع. ولذلك ستسعى الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة إلى ضمان إصلاح المؤسسات بما يهدف إلى:

- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي توطأت في أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.
- إزالة التمييز الحزبي أو الطائفي الذي يشعر البعض أنه مورس ضدهم من قبل حزب البعث في مؤسسات الدولة وخاصة الجيش والأجهزة الأمنية.
- منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في الاستفادة من مناصب في المؤسسات الحكومية.

يجب التذكير أنه بدون إصلاحات في مجالات مثل النظام القضائي الوطني والبرلمان (مجلس الشعب) وأجهزة أمن الدولة، فإن أية عملية محاسبة ستظل ناقصة بشكل شبه مؤكد، وبالتالي ستفشل في خلق صدى إيجابي لدى عامة الشعب. فال مواطنون الذين تعودوا أن ينظروا إلى أجهزة الشرطة والجيش والحكومة بنوع من الارتياح سوف يصعب عليهم أن يؤمنوا بجدوى أية إجراءات مساءلة تشمل هذه المؤسسات. وإذا كان عليهم أن يقوموا بذلك، فإنه يتعين عليهم الاقتناع بأن الثقافات المؤسساتية التي سمحت بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان أو غدتها قد تم تقويمها بشكل نهائي.

علاوة على ذلك، يمكن أن تكون الإصلاحات الدستورية والقانونية وإصلاحات أجهزة الشرطة، التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة

ما إذا كان كل فرد أو جماعة سيتقاضون نفس قيمة التعويض مهما اختلفت حالاتهم، وكذا كيفية توزيع التعويضات (مبالغ مالية تصرف جملة واحدة أم في شكل دفعات منتظمة، ومن هي الجهة التي تقوم بذلك في الحالتين). ومن الضروري كذلك معرفة المرحلة الزمنية المشمولة ببرنامج التعويض ومدى تأثير الأحكام المدنية ومنح التأمين وغيرها من المصادر المستقلة المانحة للمساعدات المالية على إلزامية استفادة المعني بالأمر من حملة التعويضات عن الضرر أو على قيمة التعويض. كما يجب التحقق من إمكان وجود سبيل لإشراك الجهة المستفيدة من انتهاكات حقوق الإنسان أو مرتكبيها في تمويل برامج التعويضات<sup>(١٤)</sup>.

كما أنه من المهم بالنسبة للحكومة الانتقالية أن تحاول إعادة الحقوق القانونية إلى الضحايا أو ممتلكاتهم. ومن أمثلة ذلك القيام بإجراءات لمساعدة السكان الذين تم ترحيلهم بالقوة من المدن والقرى المتضررة نتيجة القصف العشوائي الذي كانت تقوم به قوات الأسد أو الشبيحة، أو الذين سرقت أراضيهم، أو إعادة الإدماج في المناصب السابقة في الوظائف الحكومية. وثانياً قد يكون كذلك من المهم في بعض السياقات وضع برامج خاصة لإعادة تأهيل الضحايا، بما في ذلك المواساة العاطفية والعلاج البدني أو المساعدة الطبية للكثير من ضحايا العنف وخاصة الجنسي. وثالثاً ثمة مجموعة واسعة من الإجراءات الرمزية لجبر الضرر والتي يمكن أن تؤخذ كذلك بعين الاعتبار، سواء بالنسبة إلى الضحايا بشكل فردي (كمراسيم دفن ملائمة للضحايا القتلى) أو الضحايا بصفة عامة (مثلاً الاعتراف الرسمي بما جرى من قمع في الماضي من قبل مسؤولية نظام الأسد عما جرى وطلب الحكومة الانتقالية من فتح صفحة جديدة، أو تخصيص أماكن عامة وأسماء الشوارع أو رعاية المعارض الخاصة أو الأعمال الفنية أو بناء النصب التذكارية العامة والمآثر والمتاحف وغيرها وهو ما يوصي به بيت الخبرة السوري). وتتضمن إجراءات أخرى للعدالة الانتقالية جوانب جبر الضرر وخاصة إظهار الحقيقة (من خلال لجنة الحقيقة أو تحقيقات رسمية أخرى)، وتوفير الظروف التي تمنع تكرار انتهاك حقوق الإنسان (مثلاً لإصلاح المؤسسي).

إن فوائد الإجراءات الرمزية هي أنها ممكنة التحقيق نسبياً، ويمكنها أن تصل إلى فئات واسعة وأن تتبنى تعريفات أوسع للضحية ويمكنها أن تشجع الذاكرة الجماعية

تكون الإصلاحات الدستورية والقانونية وإصلاحات أجهزة الشرطة، التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون

تحتاج سوريا الخارجة حديثاً من الديكتاتورية إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياساتها، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى

يتعلق بالتفتيش وأوامر الاعتقال وإجراءات الاحتجاز، وصولاً إلى الضرب والتعذيب وحتى القتل. وعندما تنتهي حالة الصراع التي تشهدها سوريا اليوم، يتعيّن تشجيع الإصلاحات عودة عقلية شرطة زمن السلم، وإدراك أن واجب ضابط الشرطة هو التصرف بمهنية عالية للحفاظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. غير أن استرجاع مثل هذه العقلية ليس بالشيء الهين. وحتى لو تم قطع العلاقات الداخلية المعقدة بين أنظمة شرطة الدولة وأجهزة الأمن الأخرى، فإنه من المحتمل جداً أن تصطدم الإصلاحات بمقاومة داخل الجهاز نفسه من لدن الضباط والمسؤولين السابقين الذين يخشون فقدان السلطة ويستأوون منعواقبها ويرفضون الحاجة إلى أي مراقبة أو تدخل خارجي. لذا، فإن بناء قوات شرطة تتميز بالاحترافية وعدم التمييز وتسير نفسها بنفسها في إطار من النزاهة يستلزم إتباع منهج شامل تجاه الإصلاح المؤسساتي (مثلاً الإصلاح الذي يخص التوظيف، وإعادة التدريب، وإعادة الهيكلة، والتدبير/كتابة التقارير وتدابير المراقبة). وقد كانت خطة إصلاح الشرطة المتكونة من ثلاث نقاط، والتي أعدتها قوات حفظ السلام الدولية في البوسنة هي الأفضل ويوصي بيت الخبرة السوري باتباعها ذاتها فهي تهدف بشكل رئيسي إلى

- (١) إعادة هيكلة الشرطة بشكل تام
- (٢) الإصلاح بتطبيق إجراءات جديدة في التدريب والاختيار ومنح الشهادات
- (٣) اتباع أسلوب ديمقراطي من خلال إنشاء قوات شرطة لا تخضع للأمر السياسي وتكون نزيهة وقابلة للمحاسبة ومتعددة الإثنيات وتؤمن بمبادئ شرطة المجموعة. ويمكن أن تتضمن استراتيجية شاملة لمجموعة من العناصر، منها تبني ميثاق أخلاقي مؤسساتي، والعمل على تعليم الجمهور وإعادة تدريب الشرطة على إجراءات سياسة جديدة، وتطبيق إجراءات إدارية وتواصلية وتدريبية لتشجيع الشفافية والمراقبة، وتطبيق إجراءات تأديبية لضمان الانضباط، وتوفير وسائل الشكاية والتقييم، ومراجعة إجراءات التوظيف لتشجيع قوات شرطة تكون جميع الطوائف ممثلة فيها دون تمييز.

إن ثقافة «اللاعقاب» المؤسساتية التي كانت في سوريا خلال حكم الأسد شجعت الوسائل الاستخباراتية المنحرفة، والتي يجب مقاومتها بتشجيع سياسة التوظيف الشامل لجميع السوريين دون استثناء. ففي سنة ٢٠٠٠ على سبيل المثال كان ٨٨٪ من ضباط الشرطة في الشرطة الملكية بايرلندا الشمالية من

القانون، ذات أهمية واضحة في العديد من المجالات، مثل الإنصاف في الأجور، وتعيين القضاة، وتولي المناصب، والترقية والانضباط، وإجراءات الانتخاب، واستقلال وسائل الإعلام، وحرية الحصول على المعلومات، والعمل الإيجابي، ونزع السلاح، وتمويل الأحزاب السياسية، والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية.

غير أن مجال الإصلاحات المؤسساتية شاسع ومعقد بشكل كبير؛ فالعلاقات داخل أجهزة الدولة وفيما بينها لا تسمح حتى بإجراء تشخيص بسيط للإصلاحات، إذ إن إصلاح «أجهزة أمن الدولة» يستلزم إصلاح الجيش والشرطة والقضاء والحمايك ومراقبة الهجرة وأجهزة المخابرات والقطاعات العديدة الأخرى ذات الصلة. وهكذا فإن محاولة تغيير البنيات المؤسساتية والحساسيات داخل هيئة ما سينعكس على العديد من الهيئات الأخرى، ولا تكون كل الصلات القائمة بينها دائماً واضحة بشكل مباشر للعيان. وقد تكون الحاجة إلى الإدخال التدريجي لنوع من النزاهة والمهنية في مؤسسات الدولة المتعسفة واضحة بشكل مباشر. وخاصة في ثلاثة مجالات، يتعلق الأول بإصلاح جهاز الشرطة، والثاني يتناول الإصلاح المؤسساتي، فيما يتطرق الثالث إلى سياسة التطهير (منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في تقلد مناصب في مؤسسات الدولة).

ويمكن تطبيق العديد من الأفكار على مؤسسات وآليات إصلاح أخرى باعتبارها نماذج لمناقشة قضايا إصلاح أوسع، أكثر من كونها تلخيصاً للتحديات الرئيسية القائمة في مجال الإصلاح المؤسساتي. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن مؤسسات الدولة لا توجد في فراغ، وأن تطبيق الإصلاحات في مجال أو مؤسسة ما سينعكس دوماً على مجالات ومؤسسات أخرى. فإصلاح أجهزة الشرطة، ومراجعة إجراءات التوظيف، كلها حلول ناقصة سواء أكان الهدف منها هو المعاقبة على انتهاكات حقوق الإنسان أو الوقاية منها أو من الفساد، وبالتالي يتعين بالضرورة أن ترافقها إصلاحات كلية وشاملة وتدابير أخرى كفيلة بتحقيق الوقاية والمسائلة وجبر الأضرار.

## إصلاح الشرطة و أجهزة الأمن والاستخبارات:

خلال فترة الثورة السورية، تواطأ ضباط الشرطة مع أجهزة الاستخبارات في ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجاهل الحقوق الواجب احترامها في ما

يكون اتخاذ القرار مقيداً بالمناخ السياسي القائم والموارد المتاحة والحاجة إلى صياغة مشروع بأهداف واقعية.



يمكن أن يكون ذا فائدة مزدوجة، تتمثل في إزالة الضرر الذي لحق المواطنين بسبب الشرطة وإعادة بناء ثقة المواطنين في نزاهة قوات الشرطة. إن المراقبة الفعالة والموضوعية شرط أساسي لضمان احترام الإجراءات الجديدة. وربما يتطلب الأمر خلق مؤسسات جديدة لبلوغ هذه الغاية، ولذلك يوصي بيت الخبرة السوري بوضع كل أجهزة الأمن والشرطة تحت رقابة البرلمان القادم، ويجب أن تخضع باستمرار لتدقيق الحسابات، ومكتب للتظلمات (لاستقبال الشكايات ضد مسؤولي الدولة والتحقيق بشأنها) ومكتب لمحاربة الفساد.

البروتستانت، ونحو ٨٪ فقط من الكاثوليك. وليس ثمة حاجة إلى القول إن السكان الكاثوليك كانوا لا يشعرون أن الشرطة الملكية بأيرلندا الشمالية تدافع عن مصالحهم. وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على أجهزة الأمن السورية فأكثر من ٨٠٪ من الموظفين فيها ينتمون إلى الطائفة العلوية ١٦ وتكاد النسبة ذاتها تكون في الجيش بالرغم من أن نسبة العلويين ضمن المجتمع السوري لا تتجاوز ١٠٪ أو ١٢٪. ولذلك يشعر الأغلبية العظمى من السوريين أن هذه الأجهزة لا تمثلهم ولا تسعى إلى ضمان أمنهم، لذا فإن تقويم هذا التباين الصارخ في نسب التمثيل داخل هذا الجهاز

## إعادة هيكلة إصلاح المؤسسات:

وشفاف، مع ضمان مشاركة شعبية واسعة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والسكان المدنيين في عمليات الاستشارة وصياغة الإصلاحات المؤسساتية. كما ينبغي إضافة إلى ذلك، إرفاق الإصلاحات المؤسساتية بتدابير تهدف إلى الحد من احتمالات النكوص والارتداد (مثل تطبيق المراقبة المنتظمة والاحتفاظ بسجلات دقيقة وتحليل النموذج). كما أن المراقبة والتقييم ضروريان لضمان الامتثال، وقد يستلزمان إقامة مؤسسات جديدة مستقلة عن المؤسسات موضع المراقبة.

وأخيراً - وربما يكون هذا هو الأهم - ينبغي اعتبار إصلاح المؤسسات المتعسفة على أنه عملية طويلة الأمد. إذ يستغرق الأمر سنوات عديدة قبل أن يتبين مدى نجاح أو فشل القوانين والمؤسسات الجديدة، ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان العمل في هذا المجال بإرادة ولكن دونما تسرع.

### التحري و التطهير وفحص الموظفين:

يعرف التحري بأنه إجراءات تشمل فحص ملفات العمل وغيرها من السجلات الخاصة بالشخص إما لإلحاقه بالعمل أو لفصله منه.

يجب على الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة وضع الآليات اللازمة للتخلص من الموظفين الفاسدين أو غير الأكفاء أو المخالفين للقانون، بغية بناء مؤسسات أكثر فعالية، تفتح صدرها للجميع وتكون جديدة بالثقة. إن التحري عن الأشخاص للتحقق من أهليتهم للعمل، خصوصاً في قطاعي الأمن والعدالة، من التدابير الأساسية اللازمة لإصلاح مؤسسات الدولة. كما أن فحص الموظفين بشكل عام يتضمن مراجعة سجلات التوظيف الفردي

في مجال إصلاح المؤسسات المتعسفة، كما في جميع مجالات العدالة الانتقالية الأخرى، يكون اتخاذ القرار مقيداً بالمناخ السياسي القائم والموارد المتاحة والحاجة إلى صياغة مشروع بأهداف واقعية. ومن بين الدروس المستخلصة من المحاولات الماضية لإصلاح المؤسسات المتعسفة أن الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاح من حيث الكم والكيف، لا يجب أن تكون أكبر من حجم القدرات المحلية من حيث البنية المؤسساتية والموارد البشرية والمالية، إذ إن الوقوع في مثل هذا الخطأ قد يجر عملية الإصلاح إلى الوراثة عوض الدفع بها قدماً.

وثمة درس آخر مرتبط بالأول، لا سيما في مجال الفحص، يتمثل في وجوب الانتباه إلى المخاطر التي يمكن أن ينطوي عليها عزل الأشخاص من المناصب الحكومية (خصوصاً المسؤولين في الشرطة والجيش وأجهزة الاستخبارات)، والذين غالباً ما يتحولون فرادى إلى العمل في مجال الجريمة بعد عزهم من مؤسسات الدولة. لذا يتعين استباق هذا التحدي من خلال السماح لهيئة الفحص بالتفكير في طريقة لإعداد هؤلاء المسؤولين لحياة جديدة. وفي الفترات الانتقالية على وجه الخصوص، حيث تكون مستويات البطالة والجريمة عالية، يمكن التفكير في إعادة التدريب، وبرامج التعلم في المجالات المدنية، إضافة إلى أشكال أخرى لإعادة الإدماج الاقتصادي بطريقة مستدامة.

غير أنه ينبغي صياغة مثل هذه الإجراءات بحذر كبير حتى لا تبدو وكأنها مكافآت على الانتهاكات السابقة. كما يتعين تدبير الإصلاحات المؤسساتية وفق أسلوب عادل

عن تمتع بتبرئة، أو القيام بسنوات خدمة، أو مكانة أو منصب. وقد يكون من الحصانة والتعقل استثمار موارد وطاقت خارجية في فحص الأعداد القليلة من الأشخاص في أعلى مرتبة في المؤسسة، والذين تورطوا في انتهاكات الماضي. وعلى العموم، ينصح الاعتماد ما أمكن على كل المصادر المشروعة للمعلومات لتكوين فكرة عن شخص ما، بما في ذلك وثائق الحكومة التي رفع عنها طابع السرية، وسجلات المحاكم/وثائق المحاكمات، والشكايات المسجلة لدى المؤسسة، وملفات تحريات الشرطة، وتقارير المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد وحقوق الإنسان.

ويتعين أن تكون آليات الفحص مطابقة لمبادئ النزاهة الإجرائية الأساسية أو الممارسة القانونية. كما يتوجب ألا تشكل جهود إصلاح الفساد أو المؤسسات الفاسدة حجة لنهج ممارسات خاطئة أو غير ملائمة هي نفسها موضوع الإصلاح. ولذلك فإن الأشخاص الذين تعززم هيئة التقويم إقالتهم من مناصبهم ينبغي أن يكون لهم الحق في أن يتم إبلاغهم بشكل معقول بالاتهامات الموجهة ضدهم، وأن يمارسوا الحق في الاحتجاج على هذه الاتهامات لدى هيئة الفحص، والحق في استئناف قرار منوئ أمام هيئات غير منحازة، وكذلك الحق في أن يتم إخبارهم بهذه الحقوق في الوقت المناسب.

ويجب أن تتوفر في هيئة الفحص السلطات التي تمكنها من فرض مجموعة من العقوبات. فبطبيعة الحال، يتعين أن تكون لها سلطة إصدار الأمر بإقالة المسؤولين وسلطة فرض عقوبات أخرى، مثل الحظر المؤقت من الخدمة المدنية، أو المنع من تملك السلاح واستعماله، أو تقليص المعاشات والامتيازات الوظيفية الأخرى، أو إصدار الأمر بإرجاع ممتلكات أو أداء غرامات للدولة. أما حالات الانتهاكات الخطيرة بشكل خاص فيمكن عرضها على السلطات المكلفة بإنفاذ القانون لاتخاذ إجراءات إضافية في حق المعني بالأمر. ويمكن أن تعطى كذلك لهيئة الفحص صلاحية فرض عقوبات أقل قسوة جزاء على من ارتكب تجاوزات أقل خطورة، أو على الأشخاص الذين يدلون بأدلة للتخفيف من حدة أخطائهم. ويمكن أن تشمل العقوبات المخففة الإقصاء من الوظيفة بصفة مؤقتة، أو إزالة درجات الترقية الوظيفية المكتسبة، أو إعادة الانتشار الوظيفي، أو الخيار في التقدم مجدداً لشغل وظيفة في نفس المؤسسة أو في مؤسسة أخرى عمومية مختلفة، أو إمكانية

وغيرها من السجلات الأخرى بهدف توظيف أو عزل أشخاص في مكان العمل. وكثيراً ما يشكل الفحص عنصراً مركزياً في الإصلاحات الخاصة بالمؤسسات المتعسفة، والتي تتبناها الحكومات الجديدة كأسلوب لعزل الأفراد المسؤولين عن تجاوزات خطيرة من مناصبهم في القطاع العام.

وتتضمن عملية الفحص عملية مراجعة دقيقة للخلفية اعتماداً على مصادر عديدة لتحديد ما إذا كان مسؤول بعينه متورطاً في انتهاكات الماضي. وعلاوة على ذلك فإن الفحص يهدف إلى وضع إجراءات تضمن أن يكون الطرف الخاضع للتحري على علم بالإدعاءات التي تطاله وأن تعطى له الفرصة للرد عليها. ومن هذه الجهة، كما من جهات أخرى، يمكن التمييز بين الفحص و«التطهير»، وهو مصطلح كان يستعمل بكثرة في أوروبا الشرقية والوسطى واستعمل فيما بعد في العراق للإشارة إلى تلك القوانين والسياسات التي تشمل عمليات العزل والإقالة على نطاق واسع، اعتماداً ليس على سجلات الأفراد وإنما على الانتماءات الحزبية أو المواقف السياسية أو استمرار التواطؤ مع جهاز استخبارات قمعي.

وقد تعرضت العديد من قوانين التطهير للانتقاد لكونها خرقت معايير النزاهة الأساسية من خلال بعض الإجراءات مثل فرض العقاب على أساس الذنب الجماعي وليس الفردي، وخرق مبدأ افتراض البراءة حتى تثبت الإدانة، وفرض قيود على المناصب التي تقلد بالانتخاب أو التعيين (في خرق واضح لمبدأ عدم التمييز على أساس الموقف السياسي)، وتقييد حقوق الاستئناف أمام الهيئات القضائية بشكل غير عادل، وثمة إيجابيات عديدة لعملية الفحص باعتبارها من آليات العدالة الانتقالية. فالفحص، مثلاً، يساعد في تقليص احتمالات وقوع انتهاكات جديدة أو استمرارها، وتعزيز ثقة الشعب في مؤسسات الدولة، والإسهام في إزالة الحواجز أمام المتابعات القضائية، والمساعدة في إعادة الاعتبار للمسؤولين الذين تضررت سمعتهم بشكل غير عادل نتيجة ورود أسمائهم ضمن العناصر الفاسدة في مؤسساتهم.

ولهذا السبب يمكن أن ينظر إلى الفحص والتطهير على أنهما «جسور» بين النظام القديم والمؤسسات الجديدة، التي تتميز بشفافيتها وقابليتها للمحاسبة بصفة عامة، يجب أن تطبق إجراءات الفحص على جميع المسؤولين داخل مؤسسة من المؤسسات، بغض النظر

يمكن أن ينظر إلى  
الفحص والتطهير  
على أنهما «جسور»  
بين النظام القديم  
والمؤسسات الجديدة،  
التي تتميز بشفافيتها  
وقابليتها للمحاسبة

من جراء جهود الحكومة الجديدة أو القديمة، حتى لو كانت حكومة ديمقراطية، قصد خلق «رواية رسمية»، أي رواية تؤلفها الدولة حول الماضي. وأحياناً ما ينظر إلى استراتيجيات العدالة الانتقالية - مثل إنشاء لجنة للحقيقة - كخطوة ضرورية في اتجاه التذكر، لكن أيضاً كخطوة غير كافية في الوقت نفسه. وسبب ذلك أن الحفاظ على الذاكرة حية هو أمر في غاية الصعوبة، بل إن لجان الحقيقة الرسمية تصبح جزءاً من رواية رسمية جامدة عن الماضي، ومن ثم فإن التحدي الذي يفرض نفسه من هذا المنظور هو «أن لا ننسى أبداً». ويتضمن مطلب عدم النسيان على الإطلاق حول ما حدث لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي التنازع حول ما يتعين تلقيه في المدارس، وكيف ينبغي تذكر الضحايا، وإذا ما كان الناس سيستمررون في الاستماع إلى أصوات الضحايا، حتى بعد نشر تقرير لجنة للحقيقة أو نجاح محاكمة أحد مرتكبي الانتهاكات. وحتى لو تكفلت كتب التاريخ برواية قصص الضحايا، فإن التذكر يجب أن يجعل الناس ينخرطون في حوار حي وديناميكي ودائم، ليس فقط حول الماضي - وأحداثه ودلالاته - بل أيضاً حول الطريقة التي يستفيد بها الحاضر من هذا الماضي ويمكن المجتمعات من استعداد أفضل للمستقبل ١٧.

إن النصب التذكارية تجسيد لأحداث وأشخاص أو نشاطات حدثت في فترة تاريخية سابقة. وهي فئة واسعة للغاية وتشمل أشكالاً فنية عديدة، وأعمال نحت، وحادق تذكارية، ومتاحف ضمير. لذلك يوصي بيت الخبرة السوري بتحويل مراكز تعذيب سابقة إلى ساحات للتذكر (مثل سجن تدمر وصيدنايا)، وبناء الحدران التذكارية في الساحات العامة الرئيسية في المدن مثل ساحة الأمويين في دمشق أو ساحة العاصي في حماة أو ساحة الجابري في مدينة حلب. كل ذلك من شأنه أن يثير الذكرى والنقاش حول الماضي.

إن بناء نصب تذكاري هو عملية تنطوي في طياتها على عناصر السياسة والتاريخ والجمالية. وتعتبر النصب التذكارية، من حيث كونها ممارسات في عملية بناء الأمة، جزءاً من بيئة مادية واجتماعية يمكن أن تساعد في تحديد وبناء مفهوم مشترك للتجربة الجماعية والخيال والنظرة الذاتية لشعب من الشعوب. وتتفاعل جميع النصب التذكارية مع الأشخاص الذين يشتركون في إقامتها. وليس لها أية سلطة ذاتية، وإنما يتم تنشيطها من قبل الناس، وهي تتوقف في تأثيرها النهائي لإحياء الذكرى على الناس الذين يأتون لزيارتها.

الاستمرار في شغل نفس الوظيفة على أساس اجتياز اختبار الكفاءة وراتب أقل. غير أنه قد يكون من المهم أن يتم تشجيع هيئة الفحص على جعل المتمتع بهذه العقوبات التخفيفية مشروطاً بتحقيق بعض المطالب الأخرى، مثل برامج التدريب وإرجاع ممتلكات وتقديم خدمات للمجتمع و/أو التعاون مع السلطات المكلفة بإنفاذ القانون.

## 0- إحياء الذكرى

يتم إحياء الذكرى عن طريق أي حدث أو واقعة أو بناء يستخدم بمثابة آلية للتذكر. ويمكن أن يتم إحياء الذكرى بشكل رسمي مثل إقامة نصب تذكاري، أو غير رسمي مثل بناء جدارية في مجتمع محلي؛ سواء كان ذلك من قبل الدولة أو تلقائياً من طرف المواطنين. ويسعى الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة، منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا و التعرف عليهم، وتعريف الناس بماضيهم، وزيادة وعي المجتمع، ودعم أو تعديل رواية تاريخية، وتشجيع تبني الاحتفال بالذكرى و تبني عملية العدالة الانتقالية من طرف مستوى محلي.

ويمثل فهم احتياجات الضحايا وعائلاتهم والناجين من الفظائع الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة أحد العناصر الرئيسية في العدالة الانتقالية. ورغم عدم وجود شكل وحيد لتعامل الضحية مع الماضي، إلا أن الضحايا وجماعاتهم المنظمة كثيراً ما يطالبون بالعمل على بلوغ عدد من أهداف العدالة الانتقالية، بما في ذلك تحقيق العدالة والمحاسبة، وإظهار الحقيقة، وجبر الأضرار، وضمان عدم تكرار ما جرى. إضافة إلى كل ذلك، غالباً ما يكون هناك مطلب التذكر. فتذكر الماضي يتيح نوعاً من تكريم أولئك الذين ماتوا أو تمت التضحية بهم. غير أن آليات التذكر يمكن أن تساهم في بلوغ أهداف أخرى للعدالة الانتقالية، بما في ذلك البحث عن الحقيقة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً، وتحفيز الحوار والنقاش حول الماضي، ووضع سجل تاريخي مناسب، والإنصات لأصوات الضحايا ومتابعة الأهداف المرتبطة بجبر أضرار الضحايا.

إن الصراع حول التحكم في الذاكرة الوطنية أو «الجماعية» يقع في صميم سياسات المحاسبة التي تعقب حالات ما بعد انتهاء النزاعات أو سقوط السلطة وهو ما ستشهده سوريا، بمعنى وجود روايتين متناقضتين للثورة داخل المجتمع السوري. وكثيراً ما يشعر الضحايا ونشطاء حقوق الإنسان بغبن عميق

إن بناء نصب تذكاري هو عملية تنطوي في طياتها على عناصر السياسة والتاريخ والجمالية. وتعتبر النصب التذكارية، من حيث كونها ممارسات في عملية بناء الأمة، جزءاً من بيئة مادية واجتماعية يمكن أن تساعد في تحديد وبناء مفهوم مشترك للتجربة الجماعية والخيال والنظرة الذاتية لشعب من الشعوب.

## العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

إن تشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة سيشكل مبادرة حقيقية من أجل تحقيق المصالحة في سوريا

ثم استخدم مانديلا هذا المفهوم في جنوب أفريقيا عندما كان ما يزال قابلاً في السجن، إذ رأى أن من واجبه أن يضطلع بنفسه بقرار التفاوض حول مبدأ إجراء العفو العام، الذي سيتبع أولاً عودة منفي المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) ويطمح إلى مصالحة وطنية، والتي بدونها سيكون البلد عرضة لمزيد من الاحتراق وإراقة الدماء التي سيقف وراءها الانتقام بكل تأكيد. إن المصالحة هي شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لإعادة تأسيس الأمة على أسس شرعية قانونية وتعددية وديموقراطية في الوقت ذاته.

لا يخرج لسوريا من استحكام خروجها من الشرخ الاجتماعي العميق الذي سيعقب إنهاء الصراع المسلح إلا بقرار تاريخي من نمط «المصالحة الوطنية»، والمصالحة هنا تأتي كتتويج لكل مراحل العدالة الانتقالية التي أشير لها آنفاً، وعندها يستطيع المجتمع السوري أن يخرج من انقساماته الاجتماعية والطائفية العميقة باتجاه الشراكة في بناء المستقبل.

العدالة الانتقالية وحدها تؤسس للمصالحة الوطنية، و«إرث المصالحة» يعود بجذوره بعيداً إلى التاريخ العربي - الإسلامي<sup>(١٨)</sup>، فتعبير «المصالحة الوطنية» يعود إلى الزعيم الفرنسي التاريخي شارل ديغول، وقد استخدمه فيما بعد على التوالي كل من جورج بومبيدو وفرنسوا ميتران، وذلك عندما رسخ عندهما الاعتقاد بضرورة تحمل مسؤولية محو ديون وجرائم الماضي التي وقعت تحت الاحتلال أو إبان حرب الجزائر<sup>(١٩)</sup>.

فديغول عندما عاد للمرة الأولى إلى فيشي وألقى فيها كلمة شهيرة حول وحدة وفرادة فرنسا، شكّل مفهوم المصالحة الوطنية لحمّة الخطاب الديغولي، وهو الأمر ذاته الذي فعله بومبيدو الذي تحدث في ندوة شهيرة له عن المصالحة الوطنية وعن الانقسام الذي تم التغلب عليه، جراء عفوّه عن توفيه Touvier. وكان هذا المفهوم ذاته موضوع خطاب ميتران لما أعلن عن تأكيده في مناسبات عدة أنه ضامن الوحدة الوطنية، ورفض إعلان أن فرنسا مسؤولة عن الجرائم المقترفة تحت حكم فيشي الذي وصفه بالسلطة اللاشرعية أو غير التمثيلية التي استولت عليها أقلية من المتطرفين.



## هوامش

- (١) للإطلاع على أحدث التقارير بشأن عدد ضحايا الثورة السورية من المدنيين انظر: Megan Price, Jeff Klingner, AnasQtiesh, and Patrick Ball (2013). Full Updated Statistical Analysis of Documentation of Killings in the Syrian Arab Republic. Human Rights Data Analysis Group, commissioned by the United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) [UN link]. June 13, 2013. © 2013 HRDAG
- (٢) Please see: Hatun Willakuy: Abbreviated version of the final report of the truth and reconciliation commission in Peru, Lima, 2004
- (٣) انظر تقرير: موت من السماء: الغارات الجوية المتعمدة والعشوائية على المدنيين (نيويورك: هيومان رايتس ووتش، ٢٠١٢)
- (٤) Louis Bickford, The Encyclopedia of Genocide and Crimes Against Humanity (Macmillan Reference USA, 2004), vol. 3, pp. 1045-1047
- (٥) Kritz, Neil, ed. (1995). Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes, Vols. I-III. Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Press
- (٦) Boraine, Alex, Janet Levy, and Ronel Scheffer, eds. (1997). Dealing with the Past. Cape Town, South Africa: Institute for Democracy in South Africa. and, Crocker, D. A. (1999). «Reckoning with Past Wrongs: A Normative Framework.» Ethics & International Affairs 13:43-61
- (٧) Hayner, Priscilla (2002). Unspeakable Truths: Facing the Challenge of Truth Commissions. New York: Routledge. and, Zalaquett, Jose (1993). «Introduction to the English Edition.» In Chilean National Commission on Truth and Reconciliation: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, trans. Phillip E. Berryman. South Bend, Ind.: University of Notre Dame Press
- (٨) للمزيد حول ذلك، انظر: Bassiouni, M. Cherif, ed. (2000). Post-Conflict Justice. New York: Transnational Publishers
- (٩) مارك فريمان و بريسيلاب. هاينر، المصاحبة (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٤) ص ٢.
- (١٠) Mapping Accountability Efforts in Syria, PILPG, February 2013, <http://www.dchrs.org/english/File/Reports/mapping-accountability-efforts-in-syria.pdf>
- (١١) Hayner, Priscilla (2002). Unspeakable Truths: Facing the Challenge of Truth Commissions. New York: Routledge
- (١٢) Robert I. Rotberg, Apology, Truth Commissions, and Intrastate Conflict, Taking Wrongs Seriously: Apologies and Reconciliation, Edited by Elazar Barkan and Alexander Karn, Stanford University Press, 2006, P.33-48
- (١٣) انظر: بابلو دي جريف، جهود التعويضات من المنظور الدولي مساهمة التعويضات في تحقيق العدالة غير الكاملة (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٤).
- (١٤) انظر: التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٤).
- (١٥) للمزيد حول ذلك، انظر: رضوان زيادة، السلطة والاستخبارات في سوريا (بيروت: دار رياض الريس، ٢٠١٣).
- (١٦) Vamik D. Volkan, What Some Monuments Tell Us about Mourning and Forgiveness, Taking Wrongs Seriously: Apologies and Reconciliation, Edited by Elazar Barkan and Alexander Karn, Stanford University Press, 2006, P. 115-130.
- (١٧) انظر: George Emile Irani, Apologies and Reconciliation: Middle East Rituals, Taking Wrongs Seriously: Apologies and Reconciliation, Edited by Elazar Barkan and Alexander Karn, Stanford University Press, 2006. وأيضا: عبد الحسين شعبان، فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي: الثقافة والدولة (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥).
- (١٨) انظر: جاك دريدا وآخرون، المصالحة والتسامح وسياسات الذاكرة، ترجمة حسن العمراني (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٥) ص ٧-٣٧.

## التوصيات

**ضرورة رفع دعاوى ضد ضحايا التعذيب والاعتقال السياسي والاختفاء القسري، للذين عانوا في الماضي منذ ثلاثين عاماً أسوأ أنواع التمييز**

أثناء العمليات وأنظمة المراقبة وتقييم عمل الأجهزة الأمنية والسلطات الإدارية المكلفة بحفظ النظام أو تلك التي لها سلطة استعمال القوة.

- تحفيز المجتمع المدني والمنظمات الأهلية وغير الحكومية في سوريا على رفع دعاوى في المحاكم السورية ضد مرتكبي التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء والإخفاء القسري وبصفتهم الشخصية والاعتبارية، وفق القوانين الجزائية المعمول بها، وحثهم على تقديم بلاغات بجالات المفقودين إلى لجنة حقوق الإنسان والفريق المعني بالاختفاء القسري في الأمم المتحدة، ومساعدة الأهالي وذوي الضحايا لتقديم بلاغاتهم. مع ضرورة شرح طبيعة هذا الإجراء للعائلة حتى لا تعلق آمالاً سرعان ما تحجب بأن عملية التوثيق من شأنها الكشف عن مصير المفقود، مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة هذا الإجراء والإمكانات المتاحة لاستخدام المعلومات التي يتم تجميعها.
- ضرورة رفع دعاوى ضد التمييز من قبل ذوي ضحايا التعذيب والاعتقال السياسي والاختفاء القسري، للذين عانوا في الماضي منذ ثلاثين عاماً أسوأ أنواع التمييز، وأولئك الذين عانوا خلال الثورة السورية، بالاستناد إلى القانون السوري وإلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية التي وقعت عليها الحكومة السورية والتي يفترض أنها أصبحت تلقائياً مضمنة في القانون السوري.
- العمل على التزود بالخبرات اللازمة لتأهيل أشخاص أو منظمات معنية بمساعدة ضحايا التعذيب والاعتقال السياسي والاختفاء القسري في سوريا نفسياً واجتماعياً، بالاستناد إلى تجارب دول أخرى في هذا المضمار والاستعانة بخبرات منظمات دولية ذات باع بهذا الملف.
- التأكيد على الجانب الإنساني ومعاونة ذوي المفقودين في معرض عمل المنظمات الحقوقية على هذا الملف، بدل التركيز الكامل على عملية التوثيق والإجراءات الحقوقية؛ من ذلك مثلاً، يمكن عمل موقع الكتروني لتكريم الضحايا، إتاحة الفرصة لذوي الضحايا للتواصل مع أشخاص مرّوا بمثل تجربتهم سواء في سوريا أو في دول أخرى حظي فيها هذا الملف بمعالجة رسمية.

إن تشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة سيشكل مبادرة حقيقية من أجل تحقيق المصالحة في سوريا، وهي كما سبق وذكر ستقوم بتحقيق الأهداف التالية:

- تشكيل لجان التوثيق والتدقيق: التي ستكون مهمتها التدقيق الفعلي لأسماء الضحايا مع عائلاتهم قدر ما أمكن.
- تدريب الكوادر المتخصصة في قضايا التوثيق بالاستفادة من تجربة عدد من الدول التي مرت بظروف مشابهة كجنوب إفريقيا في لجنة الحقيقة والمصالحة والمغرب في هيئة الإنصاف والمصالحة وتشيلي والبيرو.
- تفعيل الحوار المجتمعي في سوريا حول قضايا حقوق الإنسان عامة، وبشكل خاص حول قضايا المحاسبة والعدالة وقضية المختفين قسرياً والمعتقلين السياسيين.
- كشف حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، والسعي لكشف الحقيقة أمام الرأي العام والتعويض المادي والمعنوي لضحايا الاختفاء والاحتجاز القسري وذويهم.
- تبني ودعم مشاريع وبرامج للتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية لصالح مدن وجماعات ومناطق معينة ألحق بها الضرر أكثر من غيرها كما جرى مع مدينة حماه على وجه الخصوص.
- السعي إلى تبني إصلاحات دستورية وتشريعية في مجال حقوق الإنسان، وإدخال إصلاحات في مجال الأمن والعدالة، وإقرار إستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك عبر مشاركة فاعلة من المجتمع. وتعزيز مبدأ فصل السلطات ومنع كل تدخل من طرف السلطة التنفيذية في تنظيم وسير السلطة القضائية.
- تحريم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإبادة والجرائم الأخرى ضد الإنسانية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو العقوبة الإنسانية أو الحاطة بالكرامة أو المهينة، ومنع كل أشكال التمييز المحرمة دولياً، وكل دعوة أو تحريض على العنصرية والكراهية والعنف.
- توضيح ونشر الإطار القانوني والنصوص التنظيمية المتعلقة بصلاحيات وتنظيم مسلسل اتخاذ القرار الأمني وطرق التدخل

تخضع للرقابة القانونية اللازمة، والكف عن الاحتجاز في الفروع التابعة للأجهزة الأمنية التي يصعب إحصاؤها ولا تخضع لأي رقابة، مع ضرورة محاسبة أي جهة أمنية يثبت تورطها في عمليات الاختفاء القسري في المستقبل.

- ضرورة رفع معاناة ذوي الضحايا، وذلك يتضمن أولاً اعتذار الحكومة الانتقالية لهم، وتقديم تعويضات لما سببته لهم من أذى، وإنشاء جمعيات وطنية تعنى بالمساعدة النفسية والاجتماعية التي تخص ذوي ضحايا التعذيب والاعتقال السياسي والاختفاء القسري، وضحايا الاختفاء القسري المفرج عنهم، وضرورة تقديم إرشادات ونصائح لذوي ضحايا الاختفاء القسري، وكيفية متابعة قضيتهم، على مختلف الأصعدة، وطبع منشورات وتعميمها لهذه الغاية، فليس هناك أي دليل إرشادي حتى اليوم يمكن لذوي المفقودين السوريين الاعتماد عليه لمعالجة قضيتهم.
- تحديد أماكن الاحتجاز والتوقيف بحيث